النسخة العربية

حماية الكرامة:

جدول أعمال من أجل حقوق الإنسان

Whereas recognition of inherent dignity
and of equal and inalienable rights
of all members of the human family
is the foundation of freedom, justice
and peace in the world...

www.UDHR60.ch

English is the authentic version

فريق الشخصيات البارزة

ماري روبينسون
رئيسة مشاركة

رئيسة منظمة "إعمال الحقوق: مبادرة من أجل عولمة أخلاقية"(Realizing Rights)، الرئيسة السابقة لجمهورية ايرلندا والمفوضة السامية السابقة لحقوق الإنسان لدى الأمم المتحدة.

باولو سرجيو بينيرو
رئيس مشارك

مفوض ومقرر مكلف بشؤون الأطفال لدى لجنة حقوق الإنسان التابعة لمنظمة الدول الأمريكية، خبير مستقل سابق لدى أمين عام الأمم المتحدة لدراسة قضايا العنف تجاه الأطفال، من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٧.

بريغز غوفندر

كاتبة، باحثة ومناضلة من أجل حقوق المرأة، عضو سابق في برلمان جنوب إفريقيا، ألفت رواية " Love and courage. A story of insubordination " (أي الحب والشجاعة: قصة تمرد)،ناضلت ضد نظام الفصل العنصري منذ عام ١٩٧٤. شغلت مقعد في برلمان أول ديمقراطية في جنوب إفريقيا حتى عام ٢٠٠٢ وهي ترأس حاليا لجنة مستقلة لتقييم البرلمان.

سعد الدين إبراهيم

أستاذ في السوسيولوجيا السياسية، عضو مؤسس في المنظمة العربية لحقوق الإنسان وقد كان أول أمين عام لها، أمين عام اللجنة لمصرية المستقلة لمراقبة الانتخابات، يضطلع بدور هام في حركة المجتمع المدني في مصر.

هنا جيلاني

محامية مختصة في حقوق الإنسان، شاركت في تأسيس لجنة حقوق الإنسان في باكستان، الممثلة الخاصة لأمين عام الأمم المتحدة من أجل شؤون المدافعين عن حقوق الإنسان.

تيودور ميرون

قاضي استئناف في المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة و في المحكمة الجنائية لرواندا، رئيس سابق للمحكمة الجنائية ليوغوسلافيا السابقة، حاصل على منحة دينسيون وعلى لقب "بروفيسور ايميريتوس" من معهد الحقوق في جامعة نيو يورك.

مانفريد نوفاك

أستاذ في مادة الحماية الدولية لحقوق الإنسان في جامعة فيينا، مقرر خاص مكلف بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة لدى الأمم المتحدة، وأستاذ محاضر في مادة حقوق الإنسان في معهد جينيف للدراسات العليا في الشؤون الدولية والتنمية.

برتران رامشاران

أول من تبوأ منصب أستاذ محاضر لمادة حقوق الإنسان في معهد جينيف للدراسات العليا في الشؤون الدولية والتنمية، عميد جامعة غويانا، تبوأ منصب نائب المفوض السامي لحقوق الإنسان، ثم منصب المفوض السامي لحقوق الإنسان.

مقدمة بقلم المستشارة الفيديرالية ميشلين كالمي ري، وزيرة الخارجية السويسرية

تشكل ذكرى مرور ستين سنة على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان فرصة لكي نستعرض انجازات السنوات الستين الماضية في مجال الترويج لحقوق الإنسان وحمايتها. وجاءت هذه الانجازات ايجابية إلى حد كبير بالنسبة للبعض، حيث أن ضرورة احترام الكرامة الإنسانية أصبح معيارا متعارفا عليه بشكل واسع. لكن يجب علينا أن نعترف بوجود هوة بين التطلعات من جهة وترجمتها على أرض الواقع من جهة أخرى. لا تزال أعداد كبيرة من البشر في مناطق كثيرة في العالم تنتظر إمكانية التمتع بحقوقها وحرياتها. وهؤلاء يعانون من عدم التسامح والتمييز ومن انتهاكات بالغة للحقوق الواردة في الإعلان العالمي. ونحن حتى الآن، لا نعيش في عالم نحترم فيه حقوق الإنسان بشكل شامل، بل في عالم يحتاج إلى مساعدة والتزام الجميع من أجل أن تصبح هذه الحقوق واقعا للجميع.

بسبب وجود تفاوت بين المبادئ وتطبيقها، علينا أن نحتفي بالذكرى الستين لصدور الإعلان العالمي عن حقوق الإنسان باعتبارها فرصة لترجمة مبادئ الإعلان على أرض الواقع. لذا قررت الحكومة السويسرية أن تطلق مبادرة تأخذ الانجازات السابقة بعين الاعتبار، لكنها موجهة نحو المستقبل وتطرح سبلا واضحة من أجل إيجاد طرق لمنح حقوق الإنسان الأهمية والمكانة اللتان تستحقهما في القرن الحادي والعشرين.

إن النص الذي يحمل عنوان: " حماية الكرامة: جدول أعمال من أجل حقوق الإنسان" يتقدم باقتراحات ملموسة، ويرمي، و كذلك المشاريع البحثية المذكورة، إلى تعزيز حقوق الإنسان.

أملأ أن يساهم جدول الأعمال هذا بجعل حقوق الإنسان واقعا بالنسبة لنا جميعا. أدعوكم إلى التمعن والتفكير باقتراحات فريق الشخصيات البارزة والى التفاعل مع المشاريع البحثية. وأرجو أن يذكرنا هذا الجدول أيضا بضرورة تجديد أفكارنا ومضاعفة جهودنا وتعزيز التزامنا من أجل حقوق الإنسان.

حقوق الإنسان اليوم

لا تزال الهوة بين الاعتراف بكرامة الإنسان من جهة وتطبيق حقوق الإنسان من جهة أخرى شاسعة، حتى أنها تكاد قد تكون اتسعت خلال السنوات الأخيرة.

إن الانقسامات الناجمة عن الحرب الباردة أدت إلى ظهور أقطاب جديدة في الشمال والجنوب، وذلك في مجالات سياسية أساسية مثل التجارة والمعونات الإنسانية والبيئة.

جاء ظهور بيئة سياسية قائمة على الهواجس الأمنية كرد فعل على اعتداءات إرهابية شنيعة وقد تزامن ذلك مع عمليات اعتقال تعسفية وتعذيب واختفاء قسري وانتهاكات بالغة أخرى لكرامة الإنسان. نصر على أن كل الإجراءات التي تتخذ لمكافحة الإرهاب يجب أن تراعي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وقانون اللاجئين.

جميع الحكومات تشير مرارا إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، غير أنه من المؤسف أنه لم يتم التوصل إلى تفسير متفق عليه لهذه الحقوق. كثيرا ما يعتبر البعض أن حقوق الإنسان تجسد قيما غربية وليس قيما كونية. والبعض يعلن عن تمسكه بالحريات المدنية والسياسية دون الاعتراف بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وهناك من ينتهكون الحقوق المدنية والسياسية، ويتذرعون بضرورة ضمان الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي أولا.

وُضع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أساس توازن منصف بين الحريات الفردية والحماية الاجتماعية والفرص الاقتصادية والواجبات تجاه المجتمع. وهذه الرؤية الشاملة تبقى مطروحة اليوم بقدر ما كانت عليه منذ ستين عام.

التصدي لتحدي الفقر

حاليا، يعيش أكثر من مليار شخص، أي فرد من أصل ستة، في حالة فقر متقع. والسواد الأعظم من هؤلاء من النساء. ويتعين على أي إستراتيجية مستقبلية لحقوق الإنسان أن تتصدى لتحدي الفقر بشكل فعال. والفقر هو ظاهرة في غاية التعقيد، تتجذر في الاستغلال والتمييز وعدم المساواة في الحصول على الأصول والمواقع والأملاك والقدرات والاستبعاد من المؤسسات العامة. كما أن الإرث التاريخي يؤدي دوره فيها أيضا. لكن هذا المصير ليس حتميا. يمكن استئصال الفقر عبر حماية وتمكين الأكثر تهميشا.

تنم أهداف الألفية للأمم المتحدة عن تقدم في هذا الاتجاه حيث أن الحكومات اتخذت التزامات بعد التشاور وحددت إطارا زمنيا طويل الأمد لتحقيق الأهداف المرجوة وذلك خلافا عن العادة. ويخيب أملنا حين ندرك، في عام ٢٠٠٨، أي في منتصف الطريق، وبعد الجهود الحثيثة التي بذلت من أجل ترويج أهداف الألفية وتشجيع الجمهور والجهات الرسمية على دعمها، أن معظم الدول الأكثر فقرا بعيدة جدا عن هدف تقليص الفقر إلى النصف أو عن تحقيق أي من الأهداف الأخرى التي التزمت بها الحكومات بشكل رسمي في بداية هذا القرن.

ذلك لا يعني أن التقدم السريع مستحيل. إن المبالغ الطائلة التي استثمرت مؤخرا لمحاربة عدم المساواة في مجال الصحة على الصعيد العالمي - والجدير بالذكر أنها جمعت على أيدي جهات متعددة منها حكومات ومؤسسات من القطاع الخاص والمجتمع المدني وجمعيات الخيرة الخاصة - كان لها وقع بالغ على سوق التلقيح العالمي وعلى نسبة الإصابات بالأمراض الاستوائية وعلى الخدمات الصحية وبرامج التلقيح: فقد استفاد الملايين من هذه المبادرات. غير أن الهيئات والجمعيات المشاركة فيها انتقدت بشكل صريح ومباشر النقص في القدرات المؤسساتية على المستوى الوطني الذي يمثل العائق الأساسي أمام أي تقدم.

العدالة وسيادة القانون

إن تعزيز القدرات الوطنية من أجل مكافحة الفقر يتطلب مؤسسات فعالة تضمن احترام حكم القانون.

في الواقع، ثمة ملايين من المهمشين الذين لا يتمتعون بالحقوق والحماية الشرعيين. في عدد كبير من الدول، تبقى الأنظمة القضائية وأنظمة تنفيذ القانون ضعيفة للغاية وتفتقد إلى الموارد أو تعاني من الفساد لدرجة لا تسمح لها بالقيام بمهامها. وكثيراً ما تقوم الجهود التي تبذل من أجل دعم الحكومات لكي تبني وتصلح مؤسساتهما على

لإحياء الذكرى الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، طلبت الحكومة السويسرية من ثمانية أشخاص يتمتعون بخبرة واسعة في مجال حقوق الإنسان العمل سويا من أجل التفكير بالتحديات المعاصرة المتعلقة بحقوق الإنسان وتقديم اقتراحات ملموسة تتخذ شكل جدول أعمال من أجل حقوق الإنسان.
ودعمت حكومتي النروج والنمسا نشاطات فريق الشخصيات البارزة لا سيما عبر تنظيم اجتماعات عمل في أوسلو وفيينا خلال عام ٢٠٠٨.
وسيعرض التقرير الذي أعده هذا الفريق، وعنوانه: حماية الكرامة:جدول أعمال من أجل حقوق الإنسان على الحكومة السويسرية وعلى المجتمع الدولي ككل بمناسبة الذكرى الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ويرجى أن تسمح التحاليل والتوصيات التي يتضمنها هذا التقرير، إلى جانب المشاريع البحثية حول المواضيع المختارة الواردة أدناه، بتشجيع الحوار والمبادرات الكفيلة بتحسين احترام حقوق الإنسان خلال السنوات المقبلة.

حماية الكرامة :
جدول أعمال من أجل حقوق الإنسان

منذ ٦٠ عام، ورد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أن " الاعتراف بالكرامة المتأصلة في جميع أعضاء الأسرة البشرية وبحقوقهم المتساوية الثابتة هو أساس الحرية والعدل والسلام في العالم ". منذ اعتماد الإعلان، أقدمت أغلبية الحكومات على دمج المعايير الدولية لحقوق الإنسان في تشريعاتها الوطنية ودساتيرها بشكل رسمي. كما قام عدد متزايد من منظمات وشبكات المجتمع المدني عبر العالم بالمطالبة بمساءلة السلطات فيما يتعلق بحقوق الإنسان. وقامت هذه المؤسسات بدمج مبادئ حقوق الإنسان في سياساتها وممارستها بشكل متصاعد.

رغم ذلك وحتى اليوم، تنتهك كرامة الملايين بسبب الحكم غير الفعال والفساد والفقر والقمع والحرب. من سوء معاملة السجناء إلى عجز البعض عن الحصول على التغذية والعناية الطبية الملائمة و فرص العمل اللائق، مرورا بالعجز عن حماية المدنيين المهددين وعن التصدي للاتجار بالبشر، من مأساة المهاجرين والذين لا يمتلكون جنسية إلى الوقع الهائل لأعمال العنف بحق الأطفال، هذه الانتهاكات وغيرها لحقوق وكرامة إخواننا في الإنسانية تشعرنا بالخزي جميعا.

نحن بصفتنا مجموعة من الأفراد المستقلين وقد كلفنا برصد التحديات الأساسية وبطرح اقتراحات من أجل المستقبل، نؤمن أنه من الضروري أن نعود إلى ما يربط العائلة الإنسانية، أي الاعتراف بإنسانيتنا وبكرامتنا.

إن هذه الخطوة هي ألأقدر على تحقيق توافق جديد حول رؤية وإستراتيجية طويلتي الأمد، تعترفان بـــأن حماية مستدامة لحقوق الإنسان تقتضي حتما مؤسسات وطنية فعالة ومساءلة دولية معززة.

اختار الفريق أن يركز اهتمامه على ثمانية مواضيع وأن يمنحها الأولوية لكي تتم دراستها بشكل معمق. وبعد نداء لتقديم المقترحات، اختار الفريق عشرة مشاريع بحثية مرتبطة بهذه المواضيع.

٠١ الكرامة البشرية:

يتجاوز هذا المفهوم الفروقات الثقافية وهو وارد في جميع الديانات الكبرى. وتقوم حماية الكرامة على مبدأ الحرص على ازدهار الإنسان و على المساواة بين جميع الأفراد وعلى الإصرار على الالتزام بأهمية التضامن بين كل الشعوب.

- الكرامة الإنسانية، ج. دونيلي، جامعة دينفر، الولايات المتحدة
- آفاق مفهوم "الكرامة الإنسانية" كإطار للمسائل البارزة المتعلقة بحقوق الإنسان، ف. ميغري، جامعة ماك جيل، كانادا وف. هوفمان،LSE المملكة المتحدة

٠٢ الوقاية:

يعتمد إرساء حقوق الإنسان إلى حد كبير على فعالية أنظمة الحماية الوطنية، أي على المؤسسات التي تصون النظام القانوني الوطني. وثمة حاجة لاستراتيجيات جديدة كفيلة ببناء قوى أمن ومحاكم وسجون ومؤسسات وطنية لحقوق الإنسان تتسم بالفعالية وتخضع للمساءلة.

- الوقاية خير من العلاج: ما هو دور التثقيف في مجال حقوق الإنسان في الوقاية من انتهاكات حقوق الإنسان، ب. جرير، جامعة موناش، أستراليا

٠٣ الاحتجاز:

يوجد في العالم أكثر من ٩ مليون محتجز وسجين وجزء كبير من هؤلاء يعيشون في ظروف غير إنسانية ومهينة. ويحتجز الكثيرون دون أسباب كافية، أو بصورة احتياطية لفترات طويلة وكثيرا ما يتعرضون للتعذيب. يجب أن تبذل جهودا إضافية للتصدي لهذه لانتهاكات المنسية لحقوق الإنسان التي يتعرض لها المحتجزون.

- الديمقراطية، حقوق الإنسان وظروف الاعتقال في أمريكا الجنوبية، ف. سالا، جامعة ساو باولو، البرازيل.

٠٤ الهجرة:

بما أن الشرخ يتسع بين الدول الفقيرة حيث الكثافة السكانية ونسبة الشباب مرتفعة من جهة، و الدول الغنية حيث نسب الشيخوخة مرتفعة ومعدل النمو السكاني منخفض من جهة أخرى، فستزداد حركة الهجرة حكما. لذا فالحاجة ماسة إلى مقاربة تراعي حقوق الإنسان في مجال الهجرة، من أجل حماية حقوق المهاجرين وضحايا الاتجار.

- حماية الأفراد خارج دولهم: تحليل متكامل، م. هايز، جامعة ماهيدول، تايلاند.

٠٥ انعدام الجنسية:

إن معاناة الذين لا يتمتعون بحق المطالبة بأي جنسية لم تحظى بالاهتمام الدولي الكافي. إن الحرمان من التمتع بحق الانتخاب أو السفر أو التعليم أو الحصول على الحماية هو ظلم. علينا أن ندرك أن المواطنة عامل مؤثر في التمتع بحقوق الإنسان وأن نحدد أوجه هذا التأثير.

- انعدام الجنسية وفوائد المواطنة: دراسة مقارنة، ب. ك.بليتز ،جامعة أكسفورد بروكس، المملكة المتحدة، وم. لينش، جمعية "ريفيوجيز انترناشونال"، الولايات المتحدة

٠٦ الحق في الصحة:

يحرم ملايين الفقراء في العالم، وأغلبيتهم من النساء، من الحصول على مسكن وغذاء ملائم، ومن الحصول على عمل لائق ومن التعليم الأساسي وحتى من حد أدنى من الخدمات الصحية. نحتاج إلى وضع سياسات ترتكز على مبدئي الإنصاف والعدالة الاجتماعية وعلى الحق بالتمتع بأعلى مستوى صحة يمكن بلوغه.

- الحق في الصحة: دراسة في جنوب إفريقيا حول حق النساء اللواتي يعانين من النقص في المناعة المكتسبة في التحكم بخصوبتهن، ك.ل. ستيفيزين، ل. هي- يونغ وم. موليتسني، جامعة بريتورا، افريقيا الجنوبية

٠٧ تغير المناخ وحقوق الإنسان:

إن أهم الآثار لتغير المناخ تعاني منها الدول الأكثر فقرا وكثيرا ما تكون وسائل حماية حقوق الإنسان فيها غير كافية.علينا أن نولي مزيدا من الأهمية إلى كيفية استخدام حقوق الإنسان في تقييم الأضرار المحتمل وقوعها وتحديد مواطن الهشاشة وتقييم التدابير السياسية التي يمكن اتخاذها.

- تغير المناخ وحقوق الإنسان : وضع اللاجئين من جراء المناخ في أوروبا، م. أمر، معهد لودفيج بولتزمان لحقوق الإنسان، النمسا.

٠٨ محكمة عالمية لحقوق الإنسان:

إن فكرة مثل هذه المحكمة طرحت في الأربعينات من القرن الماضي إلى جانب اقتراحات أخرى بخلق منصب مفوض سامي مكلف بهذه الشؤون و بإنشاء محكمة جنائية دولية. إنّ انتهاكات حقوق الإنسان تتطلب حلولا. فالوقاية والحماية مرتبطتان بالمساءلة القانونية. نحتاج إلى اقتراحات ملموسة كفيلة بجعل هذه المحكمة تضمن مستوى أعلى من المساءلة للجميع في القرن الحادي والعشرين.

- محكمة عالمية لحقوق الإنسان، م. شاينين، European University Institute، فلورانس، ايطاليا
- محكمة عالمية لحقوق الإنسان، م.نوفاك وج. كوزما، جامعة فيينا، النمسا

افتراض بأن هذه العملية يمكن أن تتم في غضون بضع سنوات. لكن التمسك بأهداف غير واقعية حصيلته خيبة الأمل والفشل.

لذا فيجب الاستثمار في بناء أنظمة وطنية لحماية حقوق الإنسان. وبذلك نعني تدابير مؤسساتية تتخذ وفق نظام وطني دستوري وقانوني لضمان حماية حقوق الإنسان وفق ما التزمت به الدول على الصعيد الدولي. ويشتمل ذلك على المحاكم والشرطة والسجون ووزارات الشؤون الاجتماعية والتشريع، إلى جانب مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية وأجهزة أخرى للمراقبة الرسمية.

لا يمكن ترجمة حقوق الإنسان على أرض الواقع في غياب مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة. حيث المحاكم فاسدة وترزح تحت وطأة فائض من العمل، ستنتهك الحقوق المدنية الأساسية لا محالة. حيث تفتقد وزارات الشؤون الاجتماعية إلى الموارد الكافية والى الموظفين المؤهلين، سوف تبقى الحقوق الأساسية مثل الحق في العناية الطبية والتعليم والسكن حبرا على ورق.

إن الأجهزة الوطنية لحماية حقوق الإنسان، بما فيها المؤسسات الرسمية لحماية حقوق الإنسان، يجب أن يكملها نشاط المجتمع المدني وعمل المدافعين عن حقوق الإنسان ودعم لعلاقتهم مع النظام الرسمي ولنشاطاتهم الرامية إلى ترويج وحماية حقوق الإنسان.

صندوق عالمي لتمويل الأنظمة الوطنية لحماية حقوق الإنسان

صحيح أن عملية إصلاح وبناء مؤسسات وطنية سليمة هي عملية طويلة ومعقدة ومكلفة وقلما تستقطب الاهتمام العام. لكنها عملية أساسية. فيما يجري عمل هام في تعزيز المؤسسات في مجال الصحة والتعليم مثلا، لا تحظى إمكانية الحصول على نظام قضائي يعمل بشكل جيد بالاهتمام الكافي.

لذا ننادي بتأسيس صندوق عالمي جديد لتمويل الأنظمة الوطنية المعنية بحماية حقوق الإنسان. يجب أن يأخذ هذا الصندوق بعين الاعتبار التجارب السابقة في مجال الصحة ومجالات أخرى، وأن يستفيد من أهمية الاستراتيجيات الوقائية ومن الحاجة إلى أنظمة قضائية فعالة وتخضع للمسائلة.

الاعتراف بالمسؤوليات المتبادلة

لا شك أن العمل على الصعيد الوطني أساسي، إنما على الدول أن تطور نشاطاتها الدولية الرامية إلى التصدي إلى المشاكل العالمية. في هذا الصدد، يجب تطوير قانون حقوق الإنسان الدولي لمزيد من الفعالية في شؤون المساءلة والتعاون بين الدول. وفي تحديد مسؤوليات العناصر غير الحكومية.

فلنتناول المعضلة الذي يطرحها تغير المناخ في مجال حقوق الإنسان. فالجميع يتفق على أن الاحترار قد يقوض عدد من الحقوق العترف بها دوليا: الحق في الصحة وحتى الحق في الحياة، الحق في الغذاء والمياه والمأوى والملكية، إلى جانب حقوق الشعوب الأصلية والتقليدية والحقوق المتصلة بالمعيشة والثقافة والهجرة وإعادة التوطين وكذلك بالسلامة الشخصية في حالات النزاع.

وكثيرا ما تقع مسؤولية الانتهاكات المتصلة بالتغير المناخي ليس على عاتق الحكومات، بل على عاتق جهات أخرى مبهمة الملامح. وقد تكون حكومية أو غير حكومية. والتصدي لها يتطلب الاعتراف بالمسؤوليات المتبادلة فيما يتعلق بحقوق الإنسان.

محكمة عالمية لحقوق الإنسان

ثمة خطوة مستقبلية أخرى تبدو لنا أساسية في مواجهة عدد من هذه المسائل. وهي تأسيس محكمة عالمية لحقوق الإنسان على أن تتمتع باستقلالية كاملة. إن مثل هذه المحكمة، التي ستكمل دور المحاكم الإقليمية، قد تسمح بإخضاع عدد من الجهات إلى مزيد من المساءلة فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان.

نحن نؤمن أن المضي قدما في تأسيس محكمة عالمية لحقوق الإنسان، إلى جانب تأسيس صندوق عالمي لتعزيز الأنظمة القضائية الوطنية، سيشكل مبادرة بناءة لحماية الكرامة الإنسانية في القرن الحادي والعشرين.

Schweizerische Eidgenossenschaft
Confédération suisse
Confederazione Svizzera
Confederaziun svizra

Swiss Confederation

Département fédéral des affaires étrangères DFAE
Federal Department of Foreign Affairs DFA

Académie de droit international humanitaire
et de droits humains à Genève
Geneva academy of international humanitarian law
and human rights

Adh genève

Whereas recognition of inherent dignity
and of equal and inalienable rights
of all members of the human family
is the foundation of freedom, justice
and peace in the world...

www.UDHR60.ch

www.pamplemousse.com